



كراسة الشروط والمواصفات

مناقصة عامة

عملية صيانة مباني ومنشآت

مبناء نوبع البحري

مقدمة

تعريفات

" الهيئة " يقصد بها في هذه الكراسة الهيئة العامة لمواني البحر الأحمر
" المقاول " يقصد به في هذه الكراسة الجهة الاعتبارية أو الشخصية التي ترسو
عليها العطاء المقدم منها والمقبول فنيا من لجنة البت بالهيئة وتعاقد مع الهيئة
لتنفيذ هذه العملية وفقا لإجراءات التعاقد.

مكان تنفيذ الأعمال

الأعمال المطلوب تنفيذها في هذه الكراسة عملية صيانة مباني ومنشآت ميناء
نوبيع البحري

أولا: الشروط العامة

المادة الأولى

تقدم العطاءات موقعة من أصحابها وفقا للشروط المحددة بمسئندات الطرح ويجب
تقديمها على نموذج العطاء المدرج بكراسة الشروط والمواصفات ويجب أن يثبت
على كل من مظروفي العطاء الفني والمالي نوعه من الخارج ويوضع المظروفان
داخل ظرف مغلق بطريقة محكمة ويوضع عليه أسم وعنوان (الهيئة العامة لمواني
البحر الأحمر) وما يفيد أن ما بداخله المظروف الفني والمظروف المالي ويذكر أسم
العملية وتاريخ فتح المظاريف الفنية كما يذكر أسم صاحب العطاء.
وتسلم العطاءات قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية إما باليد أو عن طريق
البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد.

المادة الثانية : المظروف المالي

يجب أن يحتوي على قوائم الأسعار التي توضع بمعرفة صاحب العطاء على نموذج العطاء (المقايسة الكمية التثمينية المعدة بمعرفة الهيئة) وكافة العناصر التي تتطلبها العمل والتي تؤثر في القيم المالية للعرض وعلى مقدم العطاء مراعاة ما يلي في إعداده لقائمة الأسعار (جدول الفئات)

1. كتابة الأسعار رقما وحروفا باللغة العربية ويكون سعر الوحدة في كل صنف بحسب ما هو مدون بجدول الفئات عدداً أو وزناً أو مقاساً أو غير ذلك دون تغيير أو تعديل في الوحدة. ويجوز في حالة تقديم العطاء من فرد أو شركة في الخارج أن تكتب الأسعار بالعملة الأجنبية ولغرض المقارنة تتم معادلتها بالجنيه المصري بالسعر المعلن بالبنك المركزي المصري في تاريخ فتح المظاريف الفنية.
2. أن تكون قائمة الأسعار وجدول الفئات مؤرخة وموقعة من صاحب العطاء.
3. عدم الكشط أو المحو أو التحشير في جدول الفئات وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقما وحروفا والتوقيع بجانبه.
4. إذا سكت صاحب العطاء في عرضه المالي عن تحديد سعر صنف من الأصناف المطلوب توريدها بقائمة الأسعار المقدمة منه فيعتبر ذلك امتناعاً منه عن الدخول في هذا الصنف، أما في مقاولات الأعمال فللجهة الإدارية مع الاحتفاظ بالحق في استبعاد العطاء أن تضع للبند الذي سكت صاحب العطاء عن تحديد فئته أعلى فئة لهذا البند في العطاءات المقبولة وذلك للمقارنة بينه وبين سائر العطاءات فإذا أرسيت عليه العملية فيعتبر أن ارتضى المحاسبة على أساس أقل فئة لهذا البند في العطاءات المقبولة دون أن يكون له حق المنازعة في ذلك.
5. الفئات التي حددها صاحب العطاء بجدول الفئات تشمل وتغطي جميع المصروفات والالتزامات أياً كان نوعها التي يتكبتها بالنسبة إلى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بإتمام توريد الأصناف وتنفيذ محل العقد وتسليمها للجهة العامة والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط العقد وتم المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملة والتعريفية الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى وفى جميع الأحوال لن يلتفت إلى أي ادعاء من صاحب العطاء بحصول اخطاء في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية.
6. لا يعتد بالعطاء المبني على خفض نسبة مئوية عن قيمة أقل عطاء مقدم في العملية
7. في حاله تساوى الأسعار بين عطائين أو أكثر من المقبولين مالياً فيحق للجنة البت ترجيح أحدهما وفقاً لمبررات فنية تبديها بمحضرها بناء على ما اشتمل عليه كل عطاء.

المادة الثالثة: المظروف الفني

على مقدم العطاء ضرورة تضمين المظروف الفني كافة البيانات الفنية التي يرغب في توضيحها بالإضافة إلى المستندات الآتية: -

1. بيان الشكل القانوني لصاحب العطاء والمستندات الدالة على ذلك.
2. صورة من السجل التجاري والبطاقة الضريبية سارية وآخر إقرار ضريبي وشهادة التسجيل لدى الضريبة على القيمة المضافة (للخاضعين) وشهادة التسجيل لدى الاتحاد المصري للتشييد والبناء.
3. إقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط المواصفات.
4. ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات.
5. ما يفيد التسجيل على بوابة التعاقدات العامة.
6. ما يفيد التسجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية.
7. ما يفيد سداد التأمين المؤقت المطلوب.
8. يلتزم مقدم العرض بلصق طابع الشهيد فئة خمسة جنيهات على كراسة الشروط والمواصفات طبقا لقرار وزير المالية رقم (٢) لسنة ٢٠١٩
9. يرفق تأمين ابتدائي قدره جنيهه (فقط ألف جنيهه لا غير) ويؤدي من خلال وسائل الدفع الإلكتروني أو بأية صورة من الصورتين الآتيتين :-
 - أ- بموجب خطاب ضمان مصدرا من أحد المصارف المحلية المعتمدة وألا يقترن بأي قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الهيئة مبلغا يوازي التأمين المطلوب كما يقر فيه المصرف بأنه لم يجاوز الحد الأقصى المحدد لمجموع خطابات الضمان المرخص للمصرف في إصدارها ، وتقبل خطابات الضمان من البنوك الخارجية بشرط التأشير عليها بالقبول من أحد المصارف المحلية المعتمدة على أن يتعهد المصرف المحلى بأن يدفع للهيئة مبلغا يوازي التأمين المطلوب وأنه ملتزم بأدائه بأكمله عند أول طلب منها دون الالتفاف إلى أي معارضة من صاحب العطاء .
 - ب- يجوز لصاحب العطاء طلب سداد التأمين المؤقت أو جزء منه خصما من مستحقاته عن عمليه أخرى في الجهة الإدارية ذاتها أو غيرها من الجهات الإدارية التي تسري عليها أحكام القانون متى كانت صالحة للصرف في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية، على أن يرفق صاحب العطاء بالطلب مستندا معتمدا ومختوما من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها مبالغ له يكون موجها للجهة الإدارية المقدم إليها العطاء وبخصوص عمليه بذاتها.
- يتضمن قبول تلك الجهة خصم مبلغ التأمين المؤقت أو جزء منه من المبالغ المستحقة لديها وتعهدا بحجزه تحت حساب التأمين المؤقت المطلوب.
10. يقدم تأمين نهائي قدره 5 % من إجمالي قيمة العملية عند الرسو ولا يرد إلا بعد انتهاء فترة الضمان وبموجب محضر استلام نهائي معتمد من السلطة المختصة.
11. مدة سريان وصلاحيه العطاءات يجب ألا تقل عن تسعون يوما من تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية.
12. تعهد بألا تقل نسبة المكون الصناعي المصري عن 40%.
13. تقديم برنامج زمني للتنفيذ ومدته.
14. إقرار الالتزام بالتأمين على العمالة.

15. بيانات عن أسماء ووظائف وخبرات الكوادر التي سيسند إليها التنفيذ والإشراف على تنفيذ العملية.
16. سابقة أعمال ترقى لمستوى الأعمال المطروحة على أن تكون صادرة من إحدى الجهات الحكومية أو القطاع العام.

المادة الرابعة

العملية وحدة واحدة وغير قابلة للتجزئة.

المادة الخامسة (مدة تنفيذ الأعمال)

مدة تنفيذ الأعمال / أربعة أشهر تبدأ من تاريخ التعاقد.

- وفى جميع الأحوال يكون التسليم بموجب محضر يوقع من الطرفين ومحرر من أصل وأربع نسخ تسلّم إحداها للمتعاقد وتحتفظ الجهة الإدارية بالنسخ الأخرى وإذا لم يحضر المتعاقد أو من يفوضه لتسلم الموقع في التاريخ المحدد له في أمر الأسناد أو الخطاب المرسل له فيتم تحرير محضر بذلك ويعتبر هذا التاريخ موعد لبدء تنفيذ العمل.
- وإذا زادت مدة تنفيذ الأعمال عن المدة المحددة لأسباب ترجع إلى الجهة الإدارية يكون للمتعاقد طلب مد مدة التنفيذ بما يتناسب مع مدة الزيادة

المادة السادسة: توافر الاعتماد المالي

تم تدبير الاعتماد المالي للعملية.

المادة السابعة

سوف يتم إخطار أصحاب العطاءات المقبولة فنيا بموعد ومكان جلسة فتح المظاريف المالية.

المادة الثامنة: -

يجوز لمقدم العطاء أو مندوبه أن يحضر جلسة فتح كل المظاريف الفنية والمالية في الموعد المحدد لذلك لسماع قراءة محتوياتها.

المادة التاسعة: - عنوان مراسلات مقدمي العطاء

يجب على مقدمي العطاءات أن يقدموا البيانات الخاصة بالعنوان ورقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني الخاص بهم الذي سوف ترسل الهيئة عليه كل المراسلات والإشعارات المرتبطة بمستندات العطاء وأسم الشخص المحدد للاستلام ويعتبر هذا العنوان محلاً مختاراً له وأن كافة المكاتبات والمراسلات التي ترسل عليه تنتج أثارها القانونية وفى حالة تغيير العنوان يتعين إخطار الهيئة بالعنوان الجديد بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وإلا اعتبرت مراسلاتها على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية.

المادة العاشرة: (صرف المستحقات)

تصرف للمقاول دفعات تحت الحساب تبعاً لتقدم العمل ويكون صرف الدفعات تحت الحساب على النحو التالي :-

- 1- بواقع نسبه 95% من القيمة المقررة للأعمال التي تم تنفيذها فعلاً مطابقة للشروط والمواصفات وذلك من واقع الفئات الواردة بالجدول المقدم من صاحب العطاء ويجوز صرف نسبه الـ 5% الباقية والمحتجزة لمواجهة أي عيوب أو ملاحظات في الأعمال يقصر المقاول في إصلاحها أو تلافيتها لحين الاستلام الابتدائي وذلك نظير خطاب ضمان معتمد من إحدى البنوك المحلية.
- 2- بواقع 75% من القيمة المقدره للمواد التي وردها المقاول لاستعمالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلاً وفقاً للبرنامج الزمني المتفق عليه بالعقد بشرط أن تكون مطابقة للشروط وموافقاً عليها وأن تكون مشونة بموقع العمل في حالة جيدة.
- 3- بعد استلام الأعمال مؤقتاً تقوم اللجنة المختصة بالإشراف بتحرير الكشوف الختامية بقيمة جميع الأعمال التي تمت فعلاً ويصرف للمقاول عقب ذلك مباشرة ما يستحقه بعد خصم المبالغ التي سبق صرفها على الحساب أو أي مبالغ أخرى مستحقه عليه.
- وعند استلام الأعمال نهائياً بعد مدة الضمان وتقديم المقاول المستندات الدالة على ذلك يسوى الحساب النهائي ويدفع للمقاول باقي حسابه بما في ذلك التأمين النهائي أو ما تبقى منه.

المادة الحادية عشر:

يكون للهيئة الحق في مراجعة الأسعار المقدمة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها وإجراء التصحيحات المادية إذا اقتضى الأمر ذلك ويعول على السعر المبين بالحروف ولا يعتد بالعطاء المبني على خفض نسبة مئوية عن أقل عطاء يقدم في المناقصة.

المادة الثانية عشر: (الكميات والمقادير والأوزان)

تعتبر الكميات والمقادير والأوزان الواردة في جداول الكميات والفئات تمثل كميات ومقادير وأوزان تقديرية قابلة للعجز أو الزيادة أو النقص ولا يمكن اعتبارها كميات نهائية والغرض منها بيان مقدار التعاقد والقيمة الإجمالية بصفة عامة وتكون المبالغ التي تدفع للمتعاقد على أساس قيمة الكميات التي تنفذ فعلاً نتيجة للقياس والحصص على الطبيعة. ومع ذلك إذا استجد أثناء التنفيذ ما يوجب تعديل العقد فيتم التعديل بما لا يجاوز (25%) من كمية كل بند

المادة الثالثة عشر:

العرض الفني المقدم من المقاول الراسي عليها العطاء والمقبول من لجنه البت هو الأساس عند التعاقد

المادة الرابعة عشر (التأخير في التنفيذ)

- يلتزم المتعاقد بإنهاء الأعمال موضوع التعاقد بحيث تكون صالحة تماما للتسليم المؤقت في المواعيد المحددة فإذا تأخر لأسباب خارجة عن إرادته جاز للجهة الإدارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك منحه مهلة إضافية لإتمام التنفيذ دون تحصيل مقابل تأخير وفى حالة تأخره لأسباب راجعة إليه فيوقع عليه مقابل تأخير دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر ويحسب من بداية المهلة وفقا للآتي: -
- إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة (1%) من المدة الكلية للتنفيذ يحصل مقابل تأخير بنسبة (1%) من قيمة الأعمال أو الختامي أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال
- تزداد نسبة تحصيل مقابل التأخير من قيمة الأعمال أو الختامي أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال بنسبة مدة التأخير ذاتها وإلى أن تصل إلى (10%) من المدة الكلية للتنفيذ
- إذا تجاوزت مدة التأخير نسبة (10%) من المدة الكلية للتنفيذ يحصل مقابل تأخير بنسبة (15%) من قيمة الأعمال أو الختامي أو قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال
- ولا يخل توقيع مقابل التأخير بحق الجهة الإدارية في الرجوع على المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما أصابها من أضرار بسبب التأخير

المادة الخامسة عشر: - الفسخ الوحوي للعقد تلقائيا

يجب فسخ العقد في الحالات الآتية: -

1. إذا تبين أن المتعاقد استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الهيئة أو في حصوله على العقد
 2. إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالي أو فساد أو احتكار
 3. إذا أفلس المتعاقد أو أعسر
- ويتم الفسخ في الأحوال المشار إليها تلقائيا ويشطب أسم المتعاقد في الحالتين المنصوص عليهما في البندين (1، 2) من سجل المتعاملين بعد أخذ رأى إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة

المادة السادسة عشر: - اللغة المستخدمة

اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في كراسة الشروط والمواصفات والعقود وجميع المحاضر والمراسلات وغيرها من المستندات ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد.

المادة السابعة عشر: -

لا يعتد بأي عطاء أو تعديل يرد بعد الموعد للحدود لجلسة فتح المظاريف الفنية ويحظر التعديل في أسعار العطاءات المقدمة بعد هذا الموعد ويسرى هذا الحظر على صاحب العطاء الفائز.

المادة الثامنة عشر: (حظر التقدم بأكثر من عطاء)

يحظر على مقدمي العطاءات التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء لعملية واحدة، ما لم يكن المتقدم شريكا مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء، ويجب على الجهة الإدارية حال مخالفة الحظر المنصوص عليه استبعاد العطاءات المخالفة وأيلولة التأمين المؤقت إلى الجهة الإدارية أو فسخ العقد أو التنفيذ على الحساب وأيلولة التأمين النهائي.

المادة التاسعة عشر

تخضع العملية لأحكام القانون رقم 182 لسنة 2018 بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية فيما لم يرد بشأنه نص.

ثالثا: التزامات الراسي عليه (المقاول)

يلتزم المقاول الذي يرسو عليه العطاء بالآتي: -

1. استلام الموقع وحيازته

يعتبر تاريخ التعاقد هو تاريخ استلام الموقع وحيازته، وفي حالة وجود معوقات أو إشغالات بالموقع تمنع البدء في التنفيذ يثبت ذلك بمحضر رسمي من جهاز الإشراف.

2. الرسومات التنفيذية

نظرا لان الأعمال موضوع المناقصة هي أعمال صيانة يلتزم المقاول بإعداد كافة الرسومات الهندسية التنفيذية **Shop-drawing** وتقديم نسخة إلكترونية بصيغة **.dwg**. وعدد 4 نسخ مطبوعة بمقياس رسم مناسب لأية أعمال طبقا لتعليمات الهيئة وتقديمها للاعتماد من الهيئة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التعاقد على أن تقوم الهيئة باعتماد الرسومات أو تعديلها ويخطر جهاز الإشراف بصورة مما يتحرر. كما يلتزم المقاول بعد انتهاء الأعمال بتقديم رسومات نهائية لما تم تنفيذه على الطبيعة شاملا كافة التعديلات كما تم التنفيذ (**AS BUILT DRAWING**) نسخة إلكترونية بصيغة **.dwg**. وعدد 4 نسخ مطبوعة بمقياس رسم مناسب.

3. مسئولية المقاول تجاه الرسومات

المقاول مسئول في جميع الأحوال عن الرسومات الهندسية التنفيذية الخاصة بالأعمال موضوع العقد المقدمة من طرفه المعدة منه أو المطلوب إعدادها من مهندس استشاري نقابي والتأكد من التزامات هذه الرسومات بالموصفات المصرية والكود المصري وعدم مساسها بأمان وسلامة الأعمال والمباني المجاورة للمشروع، وبحق للهيئة تصحيح أي خطأ أو سهو في هذه الرسومات أو المواصفات دون حصول المقاول على أي تعويض طالما كان هذا التصحيح في توقيت لا يسبب تأخير أو تكلفة زائدة على المقاول ، ولا يخلى ذلك مسئولية المقاول المطلقة عن صحة هذه الرسومات كأنها صدرت منه.

4. المهمات والتوريدات المسئول عنها المقاول

على المقاول الذي يرسو عليه العطاء وفور صدور قرار الإسناد توريد جميع المهمات والمعدات اللازمة لتنفيذ الأعمال وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- الأجهزة الهندسية والمساحية اللازمة لتنفيذ الأعمال (شريط قياس - ميزان قامة - ... الخ)
- المياه العذبة اللازمة لصب الخرسانة والمياه اللازمة للشرب.
- المعدات اللازمة والفرم الخشبية والمعدنية والسقايل المعدنية للأعمال.
- جميع الأدوات والمهمات الأخرى اللازمة لتنفيذ الأعمال على أكمل وجه.
- تدبير التيار الكهربائي اللازم للإضاءة والتشغيل.

5. التأمين النهائي

أ- يجب على المقاول الذي يرسو العملية باستكمال دفع تأمين نهائي وقيمه 5% من إجمالي القيمة عند الرسو خلال عشرة أيام تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول برسو العملية عليه.

ب- يودع التأمين لدى الهيئة بمثابة ضمان تنفيذ الأعمال المطلوبة طبقاً للشروط والمواصفات ولا يدفع عنه فوائد ويرد بعد انتهاء فتره الضمان بموجب محضر استلام نهائي معتمد من الهيئة.

6. برنامج تنفيذ الأعمال

أ- يتضمن عطاء المقاول برنامجاً زمنياً ابتدائياً لتنفيذ الأعمال يوضح بداية ونهاية كل مرحله من مراحل العمل على ألا يتجاوز المدة المحددة للمشروع، ولجهة الإشراف الحق في تعديل هذا البرنامج حسبما تراه مناسباً لتنفيذ الأعمال المطلوبة.

ب- بمجرد رسو العطاء على أحد المقاولين وقبل إتمام التعاقد يجب أن يقدم المقاول خلال خمسة عشر يوماً من إخطاره بقبول العطاء برنامجاً تفصيلياً لتنفيذ الأعمال بناءً على الفترات الزمنية الواردة بالبرنامج الابتدائي والتعديلات المقترحة من الجهة المشرفة ويجب أن يشمل البرنامج خطة العمل التفصيلية لكل بند من بنود الأعمال لجميع أجزاء المشروع المختلفة.

ج- فور اعتماد الهيئة للبرنامج الزمني التفصيلي يعتبر البرنامج المعتمد شرطاً من شروط التعاقد ويجب على المقاول في البدء أو القيام بالعمل المحدد في البرنامج مع مراعاة شروط العقد بالكيفية التي ترضى الهيئة.

د- للجهة المشرفة حق تعديل البرنامج الزمني التفصيلي خلال تنفيذ المشروع طبقاً لمتطلبات العمليات بعد موافقة المقاول بحيث لا يؤثر ذلك سلباً على ميعاد تسليم الأعمال وذلك بموجب إخطار كتابي يرسل إلى المقاول، وعلى المقاول أن يلتزم بهذا التعديل طبقاً لمتطلبات العمل.

هـ- يلتزم المقاول بتنفيذ الأعمال وفقاً للممارسات الجيدة ووفقاً لما ورد بالمقاييس الكمية التثمينية والرسومات وتحت إشراف الهيئة وطبقاً للمواصفات القياسية المصرية والكود المصري والمواصفات القياسية الدولية.

و- يلتزم المقاول بالتعليمات الصادرة من الهيئة أو من يمثلها على أن يكون من حق الهيئة أو من يمثلها المرور والتفتيش على أعمال المقاول في أي وقت سواء في مواقع العمل أو في معامل الاختبارات أو مواقع التصنيع التي يتم تجهيز الأعمال فيها ويحق لهم إعطاء الأوامر والتعليمات المقررة ضمناً في شروط العقد والمواصفات بالنسبة لتنفيذ الأعمال وتكون القرارات نهائية وملزمة بعد اعتمادها من الهيئة.

ز- يلتزم المقاول بتنفيذ الأعمال المتعاقد عليها طبقاً للعقد ومستنداته وملحقاته من مواصفات ورسومات ومقاييس وغيرها ومن ثم فإن أية أعمال مبينة بالرسومات وليست واردة بالمواصفات الواردة بمنطوق البنود بمقاييس الأعمال أو أي أعمال مذكورة في المواصفات الواردة بمنطوق البنود بمقاييس الأعمال ولم تبين

بالرسومات تعتبر جزء من الأعمال المتعاقد عليها كما لو كانت مبينة في الرسومات ومذكورة في المواصفات.

ح- يلتزم المقاول بتجهيز الموقع ونقل المعدات طبقاً للمواصفات وعمل الحواجز والأسوار اللازمة لتأمين الموقع واللافتات والإضاءة ورفعها بعد نهو الأعمال بحالة جيدة وفي الأماكن المعتمدة من جهاز الأشرف.

ط- يلتزم المقاول بتنفيذ أي أعمال مساحية الأرضية أو الجسات التأكيدية للتربة يتطلبها العمل قبل البدء في التنفيذ بمعرفته وعلى نفقته وتقديم التقارير واللوحات الهندسية والمواصفات الفنية واعتمادها من الهيئة قبل التنفيذ وإخلاء الموقع من جميع المعدات والمهمات بعد تسليم الأعمال وتجميع ورفع جميع المخلفات الناتجة من تنفيذ الأعمال ونقلها إلى المقالب العمومية وذلك بمعرفته وعلى نفقته أثناء التنفيذ أول بأول.

ي- يلتزم المقاول في حالة وجود أي بيانات متعارضة يتم تفسيرها من قبل الهيئة بالأولوية التالية (بنود هذا العقد يليها المقايسة الكمية التثمينية والمواصفات الفنية الواردة بها يليها الرسومات التصميمية يليها المواصفات القياسية المصرية).

ك- يلتزم المقاول بإعداد خطط ضبط وتوكيد الجودة وخطة السلامة والصحة المهنية خلال 15 يوماً من تاريخ التعاقد لمراجعتها واعتمادها من الهيئة قبل البدء في تنفيذ الأعمال.

ل- يلتزم المقاول بتوفير مهندس مدني أو معماري نقابي لتنفيذ الأعمال موضوع التعاقد يتم اعتماده من جهاز الأشرف بالهيئة، وفي حالة غياب أو عدم تواجد المهندس ويثبت مدة الغياب أو عدم التواجد من جهاز الأشرف ويخطر به المقاول ويخصم مبلغ خمسمائة جنيه عن كل يوم غياب تخصم من مستحقات المقاول.

م- يلتزم المقاول قبل توريد أي مواد لموقع الأعمال أن يقدم عينات المواد التي سيتم توريدها للعملية لأخذ الموافقة عليها من جهاز الأشرف بالهيئة مع تقديم بيان كتابي عن الأماكن التي سيحصل منها على هذه المواد.

ن- يلتزم المقاول باستخراج كافة التصاريح والموافقات اللازمة على نفقته الخاصة.

س- يلتزم المقاول بكافة الاشتراطات المتعلقة بشروط السلامة والوقاية - تمديدات الكهرباء المؤقتة - السقالات والمنصات - الروافع والمعابر - حماية وسلامة العاملين والأشغال داخل الموقع - المحافظة على نظافة البيئة.

ع- يلتزم المقاول بأن يقوم بأعداد تقرير أسبوعي عن تقدم الأعمال في مختلف أجزاء المشروع داخل الموقع من صورتين وتقديمه للهيئة ويخلص فيه جميع الأعمال والإجراءات التي تم تنفيذها أو التي سيتم تنفيذها.

7. التأمين ضد المخاطر

المقاول ملزم خلال خمسة عشر يوماً من التوقيع على العقد بالقيام على حسابه الخاص بالتأمين على الأعمال موضوع العقد بما يعادل قيمة العقد ضد الإخطار التالية:

- ✓ الحريق.
 - ✓ السرقة.
 - ✓ التصدع الكلي أو الجزئي أو العيوب التي تهدد سلامه الأعمال سواء كانت نتيجة خطأ في التصميم أو في التنفيذ.
 - ✓ المسؤولية المدنية قبل الغير عن الأضرار للأشخاص أو الممتلكات.
- وتغطي وثيقة التأمين المسؤولية المدنية للمالك والمهندسين والمقاولين عن الأضرار التي تلحق بالهيئة أو الغير خلال فترة التنفيذ وفترة الضمان المنصوص عليها في المادة (651) من القانون المدني لصالح الهيئة كما يشترط أن تظل وثيقة التأمين سارية المفعول طوال فترة التنفيذ بالإضافة إلى فترة الضمان المنصوص عليها في المادة (651) من القانون المدني، وعلى المقاول تقديم هذه الوثائق للهيئة، وللهيئة الحق في سداد المطلوب لشركة التأمين خصماً من مستحقات المقاول لديه أو لدى أي جهة أخرى عند طلبه.

8. التأمينات الاجتماعية والعمالة الغير منتظمة

المقاول هو المسئول وحده عن سداد مستحقات الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية عن هذه العملية (حصة العمل + حصة صاحب العمل) عن مدة تنفيذ العملية وكذلك سداد أجور العمالة ومستحقات وحدة العمالة غير المنتظمة وتعتبر الأسعار المقدمة في المقايسة التقييمية شاملة جميع التأمينات والضرائب والرسوم، ولا يحق للمقاول مطالبه الهيئة بأي زيادة لدفع أي رسوم أو تأمينات أو خلافه.

9. إيقاف الأعمال

إذا خالف المقاول أي شرط من شروط العقد أو أهمل في تنفيذ أحد الشروط من حق الهيئة أن تأمر بوقف العمل في الجزء أو الأجزاء التي تتأثر بهذا الإهمال أو المخالفة إلى أن يتم إزالته وإصلاح الآثار المترتبة على ذلك، وفي هذه الحالة لا يحق أن يطالب المقاول بتعويض عن العمل أو يطلب مدة زمنية إضافية لإزالة وإصلاح هذه الآثار المترتبة على المخالفة.

10. سحب العمل

يكون للهيئة الحق في سحب العمل من المقاول إذ لم يبدأ في الأعمال خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التعاقد واتخاذ كافة الإجراءات القانونية طبقاً للقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

رابعاً: مقايسة الأعمال

بنود الأعمال تشمل جميع ما يلزم من مواد وعمالة وآلات ومعدات لنهو العمل كاملاً طبقاً لتعليمات جهاز الإشراف.					
بند	بيان الأعمال	وحدة	كمية	الفئة	الإجمالي
الأعمال الاعتيادية					
1	بالمتر المسطح تكسير أرضيات بلاط سيراميك أو بورسلين أو خلافه مع النقل المخلفات وناتج التكسير إلى المقابل العمومية 00 مما جميعه	م ³	950		
2	بالمتر المسطح توريد وتركيب أرضيات جرانيت سمك (2) سم ترابيع أو شرائح بالألوان والأنواع المطلوبة مع تقديم عينات للاعتماد قبل التوريد وتقديم رسومات تنفيذية للأرضيات تعتمد من جهاز الإشراف، ويتم التركيب بمونة الاسمنت والرمل بنسبة (350) كجم /م ³ بعد عمل فرشاة رمل مفلفل بالإسمنت بنسبة (100) كجم /م ³ ، وتكحل اللحاتمات بلباني الأسمنت الأبيض الصافي المضاف اليه بودرة الرخام الابيض وإضافة أكسيد اللون المطلوب والبند يشمل الصقل والجلي والتلميع وكل ما يلزم لنهو الاعمال طبقاً لأصول الصناعة والمواصفات الفنية والرسومات التنفيذية وتعليمات المهندس المشرف 0000 مما جميعه				
2 أ	جرانيت أحمر رويال	م ²	500		
2 ب	جرانيت رمادي شركة	م ²	400		
2 ج	جرانيت أسود إدفو	م ²	50		
3	بالمتر المسطح توريد و تركيب تكسيات حوائط جرانيت مقكوك و إعادة تثبيتها ميكانيكياً والبند يشمل صيانة الشاسية إن لزم الأمر و كل ما يلزم لنهو الأعمال طبقاً لأصول الصناعة وتعليمات جهاز الإشراف.00 مما جميعه ...	م ²	10		
4	بالمتر المسطح توريد وتركيب تكسيات حوائط بدلا من التكسيات المخلوغة من الجرانيت الأحمر الأسوانى سمك (2) سم مماثل للجرانيت القائم بمبنى إدارة الميناء بمونة (350) كجم أسمنت بورتلاندى/ م ³ رمل والبند يشمل تنظيف اللحاتمات ومونة التثبيت القديمة و التشميع والتلميع وكل ما يلزم لنهو الأعمال طبقاً لأصول الصناعة وتعليمات جهاز الإشراف.00 مما جميعه ...	م ²	40		
5	بالعدد إعادة تثبيت قواطيع من الألومنيوم (لوفر) حول الأير هاند بأبعاد 2.80 X 1.5 متر والبند يشمل كل ما يلزم لنهو الأعمال طبقاً لأصول الصناعة وتعليمات جهاز الإشراف 0000 مما جميعه	عدد	10		
6	بالعدد توريد وصب وترميم قاعدة خرسانة مسلحة لطلمبات التكييف المركزي بأبعاد 0.4 X 1.20 X 2.25 متر وذلك وفقاً للآتي :- 1- صلب عناصر التكييف المركزي والطلمبات المرتكزة على القاعدة باستخدام روافع هيدروليكية (Jacks) طوال فترة التنفيذ	عدد	4		

2- تكسير وإزالة القاعدة الخرسانة المسلحة بعمق (20) سم وزنبرة الأسطح وتنظيف حديد التسليح وإزالة الصدأ ودهانه بمادة كيمابوكسى 131 أو ما يماثلها.

3- تزييع أشاير على شكل حرف U قطر (12) مم كل (20) سم بعمق داخل القاعدة (15) سم بمونة تزييع أيوكسية مثل كيمابوكسى 165 أو ما يماثلها.

4- يتم عمل استعاضة لحديد التسليح المتهالك يربط بالأشاير لا يقل عن حديد تسليح القاعدة الأصلي.

5- يتم رش سطح القاعدة بروبة مادة رابطة مثل الأديبوند 65 أو ما يماثله قبل الصب مباشرة ويتم صب خرسانة بمحتوى أسنمتى 400 كجم/م³ وبمقاومة ضغط لا تقل عن (300) كجم/سم² بعد (28) يوم وتشكيل جوانب القاعدة (Fair-face) مع شطف حواف أركان القاعدة

6- يتم بياض أسطح القاعدة بعد تمام تصلدها بمادة عازلة أسمنتية مثل أديكور إم أو ما يماثلها وتسوية السطح.

والبنء يشمل أعمال النجارة والفرم والءمك وتسوية الأسطح والمعالجة والاختبارات وكل ما يلزم لنهوء الأعمال طبقا للكوء المصري لأعمال الخرسانة المسلحة وأصول الصناعة وتعليمات جهاز الإشراف.

00 مما جميعه ...

الإجمالي